

٢ - على هامش الدفاع عن الشرق الأوسط للدكتور عمر حليق

سياسة توازن القوى

تشهد السياسة الدولية اليوم بمناجديدا لبدأ «توازن القوى» وهو مبدأ دبلوماسي قديم اتبته الدول الكبرى في القرن الثامن عشر وحققت به فترة هدوء نسبي في العلاقات الدولية تختلف عن الفترة التي مر بها القرن العشرون بحروبه وثوراته ومشاكله العويصة التي تفوق حروب القرون السالفة ومشاكلها في العدد والخطورة

وببدأ «توازن القوى» كان ولا يزال علما على أسوأ ما في الدبلوماسية الدولية من قساوة وانهازية. ففي ظل هذا البداية استطاعت الدول الكبرى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أن تتقاسم النفوذ وأن توطد لنفسها فترة هدوء نسبي ساعدها على إخضاع الشعوب المستضعفة في آسيا وإفريقيا وأميركا الجنوبية واستغلالها استغلالا سياسيا واقتصاديا الاستعمار علم عليه

ويبدو أن موجات التحرر والانطلاق التي جاءت نتيجة لازدياد الوعي السياسي والفكري الذي اجتاحت العالم في أوائل القرن العشرين - هذه الموجات استطاعت أن ترزعزع أركان مبدأ «توازن القوى» وأن تقسم عمرى هذا التواطؤ الذي هيمن على سياسة الدول الكبرى التي كانت تشكلت في مجموعات سياسية وعسكرية لتتقاسم النفوذ في الميدان الدولي وتظل كل كتلة رقيقة على مطامع الأخرى لتلا يضيع على أى منها جزء من هذا النفوذ سواء في الدبلوماسية الدولية أم في مجال الاستثمار والتوسع الاقتصادي

ولا وقت الواقعة وانفكت عمرى هذا التكتل وخرجت روسيا القيصرية والإمبراطورية الإسبانية من ميدان التنافس واختل ميزان القوى الدولية بين الدول الكبرى

وطمحت ألمانيا القيصرية أولا والمهترية بعد ذلك لأن تنافس الكتلة الإنجليو فرنسية في مجال السيادة الدبلوماسية على العالم الحر وعلى العالم المستبد؛ أخذت العلاقات الدولية تمر في طور السياسة الانفرادية التي تحاول فيها كل دولة أن تحقق لنفسها أكبر قسط من النفوذ على حساب أى دولة أخرى ولو كانت هذه الدولة تشاركها الأهداف وتناظرها مبدأ الاستمرار وتجاربها في السلوك التجاري والأبيولوجية السياسية

وفي الرتين اللتين حاولت فيهما الكتلة - الإنجليو فرنسية أن تقضى على النفوذ الألماني كانت عوامل الشقاق بين الإنكليز والفرنسيين تلمب دورا حاما في توجيه السياسة المالية. وقد برز هذا الشرق في أعقاب الحرب المالية على أشده في قضية سوريا ولبنان وفي مستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة التي كانت سياسة بريطانيا إزاءها مختلف إلى حد بعيد عن سياسة الفرنسيين ولما أن دخل الاتحاد السوفيتي دخول العملاق إلى المجتمع الدولي في أعقاب الحرب المالية الأخيرة أخذت العلاقات الدولية تمر في طور جديد كان مشجبا على إحياء مبدأ سياسة توازن القوى وببشها من جديد. فالأبيولوجية السوفيتية وإن كانت لاتنص على مبدأ توازن القوى إلا أنها تحتوى على مبادئ أبعد من هذا البداية - مبادئ تؤكد بأن لا مجال للوطن الشيوعي الأم (وهو الاتحاد السوفيتي) إذا أراد أن يعيش سائلا معززا إلا إذا تم تحويل العالم بأسره إلى النظام الشيوعي

ومهما حاولنا أن نطل الأسباب الاقتصادية والسياسية والأبيولوجية التي دعت إلى ازدياد التوتر بين روسيا السوفيتية ورجلاء الغرب في عالم ما بعد الحرب المالية الأخيرة فلا سبيل إلى الإنكار بأن مبدأ التوسع الشيوعي يستند إلى هذه النقطة الجورعية في تعاليم ماركس وشرخ لينين وستالين عليها - هذه النقطة هي ضمان السلامة والاستقرار للاتحاد السوفيتي بتوطيد الشيوعية في العالم بأسره على أن يتم ذلك بالتدريج. وقعلام لم يجد الاتحاد السوفيتي صعوبة في السعى لتحويل المناطق الجغرافية المجاورة له إلى حصون شيوعية كما تشهد بذلك مجموعة الدول الشيوعية في شرق أوروبا وفي البننان وفي الشرق الأقصى (في الصين وكوريا الشمالية ومنغوليا والتبت). وبذلك استطاع الاتحاد السوفيتي إيجاد

الشؤون الدولية خيرا أم شرا . والمهم أن لا نحكم على هيئة الأمم المتحدة بصلاح البقاء أم بعدمه . . إنما المهم أن ندرك نواحي الضعف في الدوافع التي تستند هذه الهيئة إليها

ويطيب لي في هذه المرحلة من البحث أن أستنجد بطبيب اجتماعي كبير جمع بين الثقافتين الشيوعية والزرية واستطلاع أن يعالج السياسة الدولية من زاوية فريدة في هدوء العالم وثقته وترفعه عن الدجل والتبريج . هذا العالم هو البرفسور برميثيف سوركون (١) أحد أقطاب الحركة السوفييتية سابقا ورئيس دائرة العلوم الاجتماعية الآن في جامعة خارفارد كبرى جامعات الولايات المتحدة الأمريكية

قال البرفسور سوروكن - يجب أن لا ننظر إلى الأمم المتحدة كحكمة عليا للقانون الدولي ، وهي نظرة يخطئ كثير من الناس في اللجوء إليها عند معالجة أعمال الأمم المتحدة وما ينتج عنها من ذبول . فلا ميثاق الأمم المتحدة ولا الدول الأعضاء تعتبر هيئة الأمم محكمة استئناف للعلاقات الدولية وذلك إلى حد ما من اختصاص محكمة العدل العليا في لاهاي

إنما هيئة الأمم حلقة للدبلوماسية المفتوحة وهي غلط جديد للمفاوضات الدولية التي كانت في الماضي تجري بعيدة عن رقابة الصحفيين وعدسات المصورين وأشرطة السينما وعيون الزوار في قاعات الاجتماع . ومع أن هيئة الأمم لا تقيد الدول الأعضاء بقراراتها وتوصياتها إلا أن في القصور عن تنفيذ هذه التوصيات والقرارات مسئولية أدبية تؤثر خيرا أو شرا في انطباعات الرأي العام العالمي عن سلوك الدول الأعضاء وأهمية ذلك في تقرير سمعتها

(١) يعتبر برميثيف سوروكن من أقطاب الفكر الاجتماعي المعاصر . وهو روسي المولد عالمي الثقافة . اشتغل بالتدريس في جامعات روسيا البصرية ثم التحق بالحزب الشيوعي وتوصل إلى مكانة سياسية بارزة في العهد السوفييتي فكان أبرز أعلام كاريفسكي رئيس وزراء روسيا السوفييتية قبل رئاسة ستالين وعضوا في البرلمان السوفييتي ثم انشق على الشيوعيين الروس لاختلافه في تفسير الماركسية مع ستالين وحكم عليه بالإعدام ولم ينفذه سوى ثلاثه المديدين ومن بينهم عدد من كبار القوم في العهد الشيوعي فأجد عن روسيا البصرية وجاء إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٢٣ واشتغل بالتدريس وبرز اسمه كأحد دعاة علم الاجتماع المعاصر . هو يتولى الآن رئاسة دائرة العلوم الاجتماعية في جامعة خارفارد الأمريكية الشهيرة . وله حالي ٥٠ مؤلفا كبيرا في مختلف الفئات التي يجدها جادة عامة

كتلة سياسية شديدة البأس والحول لا يواجهها في المجتمع الدولي كتلة مماثلة في القوة والنفوذ

وكانت هذه الرسمية في حد ذاتها بمثابة لهدا « توارن القوي » الذي أغرم به ساسة القرنين الثامن والتاسع عشر - وسواء جاء ميلاد هذه الكتلة الشيوعية الجديدة عفوا أم كان أمرا مدبرا فالذي يميننا منه أنه استدعى ميلاد كتلة دولية قوية الدعائم شديدة الحول لها في ميزان القوى العالمية اعتبار هام

وهنا يجب أن نستذكر بأن المائلة الدولية في المراحل النهائية في الحرب العالمية الأخيرة وجدت نفسها موجهة الضمير مشخنة الجراح مثقلة بالأعباء الإنسانية والاقتصادية والسياسية والشا كل العاطفية والفكرية التي تعترى المجتمع الإنساني في أعقاب الحروب الكبرى . ولذلك ساد تفكير صناع السياسة والحرب في الدول الكبرى والصغرى على السواء اتجاه جديد يحاول أن يوطد دعائم السلم في عالم ما بعد الحرب الثانية على أساس التكتل الجماعي - تكتلا حاولت عصبة الأمم المتحدة أن تحمته في عالم ما بعد الحرب الأولى إلا أنها فشلت، وذلك لأن أفكار الدول وقلوبها لم تكن مهيأة بعد لهذه التجربة في العمل المشترك والفتحة المتبادلة في تنسيق العلاقات الدولية على أساس الضمان المشترك وتسيير دفة الشؤون العالمية على بوصلة القانون الدولي كما عبر عنه دستور عصبة الأمم المتحلة ولوأنح أعمالها الداخلية

وقال الناس إن ويلات الحرب العالمية الأخيرة ومشاكلها كانت أعظم وأعمق من الذبول التي جاءت في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وإن هذه الويلات والشا كل تقتضي إعادة التجربة التي فشلت في عصبة الأمم المنحلة . ومن ثم ولدت فكرة هيئة الأمم المتحدة ووضع ميثاقها ولوأنحها الداخلية على أساس جديد حاول أن يتفادى العقبات التي كانت تضرر دستور عصبة الأمم المنحلة وإجراءاتها الداخلية

ولقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن القصور الذي صاحب أعمال الأمم المتحدة في المجال السياسي وعن المساوي التي نتجت عن نشاطها مساوي أصاب العرب منها طرف خطير في مأساة فلسطين ، ولكن هذه المساوي لم تنفض قضاء مبرما على مكانة الأمم المتحدة في العلاقات الدولية ، ولا تزال لهذه الهيئة أهمية قصوى في تسيير

عليه بوصفه ممثلاً للحكومة سلوكها السياسي مقيد بموامل عديدة ومعقدة، وعمدها ناجمة عن شذوذ السياسة وتطور الأوضاع وتسيار الحوادث

ولما كان جوهر السلوك في حظيرة الأمم المتحدة على ما هو عليه من التعقد والتناقض فقد كان من الطبيعي أن يتماحن في هذا السلوك اتجاهان :

- أحدهما يتوخى التمسك بمبادئ الأمم المتحدة والمبادئ والأهداف القويمة التي يخدمها ويحمل بذلك هيئة الأمم « محكمة عليا للضمير الإنساني ». والآخر سعى الدول الأعضاء لتوجيه الأمم المتحدة توجيهها يتمشى مع الصلحة الفردية لكل دولة — أو لمجموعة من الدول تتوافق وتتناسق فيها هذه الصالح. وقد ساد الاتجاه الأول في مستهل عهد الأمم المتحدة فساد « الضمير الإنساني » في قضية سوريا ولبنان وفي سعى الاتحاد السوفيتي لتقلب الحكم في إيران بتحويل القطاع الشمالي في أذربيجان الإيرانية إلى دولة منفصلة عن الدولة الإيرانية المركزية

وما لبث الاتجاه الثاني أن أثبت وجوده قويا فعلا فطوح « بالضمير الإنساني » وتكثرت الدول ذوات المصالح المشتركة وباع بعض التدوينين والدول الذين يمثلونها ضماؤهم فأتخذوا من القرارات ما يخالف أبسط مبادئ العدالة و « الضمير الإنساني » كما تشهد بذلك مأساة فلسطين

ولا يزال هذا الاتجاه الثاني سائدا إلى الآن — بعد أن مر في مرحلة هامة جعلت القول الفصل للكتل الدولية لا للدول الأفراد — وهذا التكتل هو في الواقع بث لبدأ « توازن القوى » الذي أشرنا إليه في مستهل هذا البحث

فلا غرابة إذن أن يصرح المتر إيدن وزير خارجية بريطانيا في افتتاح الدورة الثانية لمجلس الحلف الأطلسي. « أن الدول الثرية لم تكن راغبة في الاندفاع في التسليح (بعد الحرب العالمية الأخيرة) إلا بعد أن اضطرت إلى ذلك لتحقق ميزان القوى في حاضر العالم^(٢) »

الدولية على أساس هذا السلوك وما يستتبع ذلك من علو أو انخفاض في المكانة المالية للدول وأثر ذلك على نفوذها في السياسة الدولية وثمة الناس بها في المعدات الدولية والاتفاقيات التجارية وما إلى ذلك من أوجه النشاط الدولي. فننلندة مثلا بلد ضعيف الحول لا قيمة له من حيث الأهمية السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية. إلا أنه بلد عرف بتقيدته بالالتزامات الدولية (سواء داخل المؤسسات المالية أم خارجها) وترتب عن ذلك أن حظيت فنلندة بسمعة رفيعة في المجتمع الدولي أكسبها مكانة فريدة في الجوانب السياسية من حيث أنها استطاعت أن تحفظ رأسها عاليا فوق الماء رغم أن التيارات القوية تهب عليه من كل طرف - من جوارها الاتحاد السوفيتي ومن مغربيات مشروع مارشال ودول حلف الأطلسي ووضعها السياسة الأوروبية والدولية إجمالا. وقد نتج كذلك عن السمعة التي تحظى بها فنلندة أن استطاعت ضمان التبادل التجاري القديم مع الشرق والغرب في فترة تتوتر فيها العلاقات التجارية توترا شديدا

ولكن هيئة الأمم المتحدة قصرت حتى في أن تحتفظ بهذه الناحية من أهميتها الدولية — هذه الناحية هي اعتبار جزء كبير من الرأي العام العالمي أن الأمم المتحدة هي « المحكمة العليا للضمير الإنساني »

فهذه الأمم مؤلفة من مندوبين يمثلون دولا. وهذا التمثيل يفرض على المندوب أن لا يقيس قضية من القضايا بضميره الخاص أو باجتهاده الشخصي، وإنما عليه أن يتميد باعتبارات قومية محضة تفرضها عليه القومات السياسية والاقتصادية والمناطقية وأسس السلوك السياسي الذي تتميز به الدول على بعضها. وهذه الاعتبارات إما أن تكون إطاراً فكرياً يستمد منه المندوب الوحي على معالجة قضية من القضايا في حظيرة الأمم المتحدة بالنظر أم بالإيجاب أم بالامتناع عن التصويت، وإما أن تكون في شكل تعليمات ترسلها إليه حكومته في ساعات الفصل وتقيده بشكل قد يوافق ضميره واجتهاده وقد لا يوافق. ويجب أن لا تفسر هذه الإشارة على أنها حط من خلق التدوينين أو انتقاد لأشخاصهم. فالواقع أن من الصعب إن لم يكن من المستحيل على المندوب أن يفرض شخصيته الفردية على الطابع السياسي الذي يلائمه ويهيمن

(٢) من خطاب المتر إيدن في دورة مجلس الحلف الأطلسي الثانية المنعقدة في روم بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥١ من محضر جلسات الدورة

توازن القوى في هيئة الأمم

جوهر ميثاق الأمم المتحدة هو ضمان التعاون الدولي لصيانة السلم وهو بمعنى آخر اللجوء إلى مبدأ الدفاع المشترك ضد من وما يحل بأمن العالم وسلامته ، فهذا الجوهر إذن على طرف النقيض مع مبدأ « توازن القوى » وقد وجدنا كيف اندفعت الوفود في هيئة الأمم في اتجاه التكتل ومعالجة المشاكل والقضايا وصياغة التوصيات والقرارات على ضوء المصلحة المشتركة للدول التكتلية

وكان من الطبيعي أن يزداد التوتر بين التكتل السياسية داخل هيئة الأمم عاكسا بذلك تسيار الحوادث والشاكل وازدياد التوتر بين المعسكرات السياسية المتطاحنة خارج حظيرة الأمم المتحدة ولا تسألن من هو المولود عن ميلاد هذا التوتر — هل هو سوءنية الرأسمالية الأمريكية إزاء الدعوة الشيوعية أم هو طبيعة تعاليم المركبية وسميها من وراء الستار — عن طريق الجماعات الشيوعية المنظمة في كل بلد، فقد تفاعلت في تسيار العلاقات الدولية في سنوات ما بعد الحرب عواويل عديدة أدت إلى نمو سياسة التكتل داخل هيئة الأمم

ووجد كلا الطرفين في سهل عهد الأمم المتحدة أن لهذا التكتل أعمقنا وشروطا لا تتوفر في بعض الحالات الهامة . فهية الأمم ليست منظمة رأسمالية ولا هي مؤسسة شيوعية . ورغم أن القول الفصل في أعمالها ونشاطها مقيد باتجاهات الدول الكبرى صاحبة القول الفصل وحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ؛ إلا أن للدول الصغرى أكترية عديدة كغيلة بأن تما كس (الفيتو) وتشاكس الدول الكبرى في نفوذها في صياغة القرارات ووضع التوصيات وفي التصويت عليها

وحاضر السلوك السياسي اليوم في هيئة الأمم المتحدة يشهد بأن الحالات التي استطاعت فيها الدول أن تظفر بأكترية الأصوات على مشروع من المشروعات أو قرار من القرارات .. هذه الحالات جاءت نتيجة لمساومة مستمرة مع وفود الدول الصغرى — إما في أروقة هيئة الأمم أو عن طريق البعثات الدبلوماسية في

مواضع الدول ومروشها

ولا كان للتكتلة الأنجلوسكسونية نفوذ تقليدي دبلوماسي واقتصادي ، في كثير من عواصم العالم — نفوذ يفوق نفوذ الاتحاد السوفيتي — فقد كان من المتوقع أن ترجح كفته التكتلة الأنجلوسكسونية على التكتلة السوفيتية

وحشرت الوفود الشيوعية في ركن ضيق من أركان هيئة الأمم فإزداد صراخها واشتد وعيدها وأخذت تمد المدة لمواجهة الموقف بوسائل جديدة بعضها ينفذ داخل هيئة الأمم والبعض الآخر خارجها

ونشطت موسكو فأعدت في عام ١٩٤٧ تأسيس قيادة الحركة الشيوعية العالمية (الكومنترن) بعد أن كان قد وضع على الرف مؤقتا في سنوات الحرب العالمية الأخيرة ووضعت لهذه القيادة خططا جديدة وأطلق عليها كذلك اسم جديد هو (الكومنفورم) ووجهت موسكو نشاطها توجيهها عمليا ، والغلبة الشيوعية عملية إلى أبعد حد ، فمزرت روسيا سيطرتها على شرق أوروبا ودبرت انقلابا سياسيا ناجحا في تشيكوسلوفاكيا وأولت الميدان الصيني اعتبارا خاصا حتى تحقق للشيوعيين الصينيين السيطرة على هذه القارة العيشية الواسعة الأرجاء

وفي حين أن التكتلة السوفيتية في هيئة الأمم كانت ولا تزال ضميغة الحول بالمقارنة إلى التكتلة الأنجلوسكسونية أصبحت موسكو بعد انقلاب تشيكوسلوفاكيا وتوطيد النظام الشيوعي في الصين زعيمة لتكتلة تتساوى في القوة والنفوذ العالمي مع التكتلة التي تزعمها واشنطنون

ومرة أخرى عاد ميزان القوى الدولية إلى نوع من التعادل وأخذت أكثر الدول الصغرى في آسيا وإفريقيا تماند شيئا فشيئا في الانسحاق مع التكتلة الأنجلوسكسونية ومجاراتها في القرارات والتوصيات الخاصة ببعض القضايا الخطرة التي تشغلها هيئة الأمم وأصبحت المساومة مع الدول الآسيوية في هيئة الأمم أشد صعوبة مما كانت عليه في السابق وماد تفكير هذه الدول اتجاه « الحيادة »